محضر الجلسة رقم 1013

التاريخ: الأربعاء 17 رجب 1436هـ (06 ماي 2015م).

الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب والسيد محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وست عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الرابع عشرة صباحا.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان، مخصصة لتقديم عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم سنة 2013.

السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدان الوزيران،

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور وخاصة الفقرة الأخيرة منه، يقدم السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات خلال هذه الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان عرضا عن أعمال المجلس، مناسبة نجدد من خلالها تثمينا للتعاون المشترك بين المؤسسة التشريعية والمجلس الأعلى للحسابات، هذا التعاون الذي شملته العديد من أنشطة البرلمان، سواء بالجلسات العامة أو باللجن الدائمة أو من خلال الدراسات والآراء التي يقدمها المجلس الأعلى للمؤسسة البرلمانية.

نجدد الشكر باسمكم جميعا للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، وأعطيه الكلمة فليتفضل.

السيد ادريس جطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أعرب لكم عن سعادتي بحضوري أمام مجلسكم الموقر، لأعرض على أنظاركم خلاصة أشغال المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

كما تعلمون، لقد قام المجلس الأعلى للحسابات بإصدار تقريره السنوي برسم سنة 2013 بعد أن تشرفت برفعه إلى صاحب الجلالة نصره الله، وكذا بعد تقديمه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيسي غرفتي البرلمان، وباعتبار المعطيات والملاحظات والتوصيات الدقيقة الواردة في التقرير السنوي، فلن أتطرق بالتفصيل لمختلف أشغال المحاكم المالية، بل سأحاول في هذا العرض التركيز على الأنشطة الرئيسية والتوصيات التي خلصت إليها مهام الرقابة، وستجدون رهن إشارتكم وسنوزع ملخصا للتقرير السنوي الأخير للمجلس الأعلى للحسابات.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

في إطار المساعدة المقدمة للبرلمان من طرف المجلس الأعلى للحسابات، طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، وعملا بمقتضيات المادة 47 من القانون التنظيمي لقانون المالية، يعد المجلس تقريرا حول تنفيذ قانون المالية وتصريحا عاما بمطابقة حسابات المحاسبين العموميين الفردية للحساب العام للمملكة.

ويتضمن هذا التقرير الواجب إرفاقه بمشروع قانون التصفية، نتائج تنفيذ قانون المالية والملاحظات المنبثقة عن المقارنة بين التوقعات والإنجازات.

ومن خلال المعطيات النهائية المتعلقة بتنفيذ قانون المالية برسم 2012، فسيتضح لكم من خلال دراسة التقرير الذي أرسلناه إلى غرفتي البرلمان أن هذه السنة، سنة 2012، عرفت صعوبات توضحها بعض المؤشرات الاستثنائية والتي لم تعرفها بلادنا من قبل:

- فهي استثنائية من حيث ارتفاع كتلة الأجور عما يفوق 96 مليار درهم بنسبة 11,7% من الناتج الداخلي الخام وبزيادة فاقت 13% مقارنة مع سنة 2011؛

- وهي استثنائية كذلك فيما يخص حجم نفقات المقاصة التي بلغت 54.87 مليار درهم، أي ما يناهز 6.6% من الناتج الداخلي الخام، مقابل معدل 2.7% عن الفترة ما بين 2005 و2010؛

- وهي استثنائية كذلك من حيث تفاقم عجز الميزانية الذي بلغ 7,4% من الناتج الداخلي الخام؛

- كما عرفت تفاقما لدين الخزينة الذي ارتفع بحجم إضافي بلغ 62.8 مليار درهم ليصل إلى مستوى 493.7 مليار، بما يعادل 59.6% من الناتج الداخلي الخام، مسجلا ارتفاعا بنسبة 14.6%، مقارنة مع سنة 2011، وتعتبر هذه النسبة قياسية مقارنة مع الثماني سنوات السابقة؛

- وفي مجال الاستثمار، بلغت الاعتمادات المرحلة من سنة 2011 إلى 2012 أزيد من 18.5 مليار ديال الدراهم، وهو ما يمثل 32% من ميزانية الاستثمار برسم قانون المالية لهذه السنة، الأمر الذي يمكن اعتباره مؤشرا على التباطؤ الذي يعرفه إنجاز مشاريع الاستثمار العمومية.

وأمام هذه الوضعية، تم اتخاذ إجراءات استعجالية خلال سنة 2013،

استهدفت أساسا التحكم في حجم النفقات العمومية.

ومن بين هذه الإجراءات نخص بالذكر:

- أولا: الحد من ارتفاع وتيرة الإنفاق العمومي، وذلك بوقف تنفيذ جزء من الميزانيات القطاعية للاستثمار بمبلغ إجمالي حدد في 15 مليار درهم ابتداء من شهر أبريل من 2013؛

-ثانيا: تم إيقاف الالتزام بالنفقات العمومية خلال الشهرين الأخيرين من السنة والتي تعرف عادة ارتفاع وتيرة الانفاق؛

- كما تم الشروع في نهج نظام المقايسة التدريجية لأسعار بعض المواد النفطية ابتداء من الربع الأخير من سنة 2013 لتقليص النفقات الموجهة للمقاصة، ساعدها في ذلك تراجع الأسعار العالمية للمواد النفطية والغذائية الأساسية، مما أدى إلى تراجع هذه النفقات بأكثر من 24% لتستقر عند نهاية سنة 2013 في مبلغ 41.6 مليار درهم.

ومن خلال تحليل وضعية سنة 2014 تماشيا مع الدور الدستوري للمجلس المتمثل في الرقابة العليا على تنفيذ قوانين المالية، وبالرجوع إلى المعطيات والأرقام التي أعلنت عنها وزارة الاقتصاد والمالية، يلاحظ أن نسبة عجز الميزانية تراجعت من 7.4% سنة 2012 إلى 5.5% سنة 2013 ثم 4.9% سنة 2014، ويرجع هذا التحسن إلى الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة والتي أدت إلى الزيادة في الموارد والاستقرار النسبي للنفقات، كما ساهمت فيه عدة عوامل ذات طبيعة ظرفية وغير بنيوية نذكر منها:

أولا: مداخيل غير اعتيادية من المؤسسات والشركات الكبرى، وكذا استخلاص مبالغ ضريبية إثر بعض العمليات الاستثنائية وذلك برسم الضريبة على الشركات وحقوق التسجيل؛

ثانيا: مداخيل غير ضريبية على شكل دعم من طرف بعض الدول الصديقة تضاف إليها مداخيل الخوصصة، البنك الشعبي؛

ثالثا: عائدات المساهمة الإبرائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج بمبلغ إجمالي يقدر بـ 2.3 مليار درهم، تم رصده لصندوق دعم التماسك الاجتماعي، طبقا لمقتضيات قانون المالية لسنة 2014، علما أن لهذه العملية فوائد أخرى كالمساهمة في الرفع من احتياط العملة الصعبة والتشجيع على شفافية المعاملات المالية والاقتصادية.

وقد ساهم العمل بنظام المقايسة الجزئية للمواد البترولية منذ أكتوبر 2013، وكذا رفع الدعم التدريجي عن المواد البترولية السائلة ابتداء من يناير 2014، في تراجع نفقات المقاصة لتصل إلى مستوى 32 مليار درهم.

كما نثمن المجهود الذي تبذله الحكومة تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بهدف تفعيل مختلف مشاريع الطاقات المتجددة، سواء منها الشمسية، الريحية أو الكهرومائية.

ونسجل كذلك في إطار تتبع التوصيات توقيع العقد البرنامج مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، قصد تمكينه من استعادة توازناته وإنجاز مخططه الاستثماري، وتلبية الحاجيات المتزايدة من الطاقة الكهربائية.

غير أن العديد من البرامج ذات الطابع الاستراتيجي والتي تضمنتها توصيات المجلس الأعلى للحسابات، لم يتم الشروع في تفعيلها رغم الظروف المواتية التي يوفرها تراجع الأسعار العالمية للمواد الطاقية والمواد الغذائية الأساسية، ومن بين هذه التوصيات:

أولا: إعادة تكوين احتياطي للمواد الطاقية وتطوير البنيات التحتية للتخزين قصد تأمين تموين عادي للسوق الوطنية؛

ثانيا: تسريع المخطط الوطني للغاز الطبيعي المسال (GNL[1]) بالشروع في أشغال الميناء الغازي وشبكة التوزيع المرتبطة به؛

ثالثا: تنفيذ برامج النجاعة الطاقية التي لم تعرف لحد الآن انطلاقة مكثفة لتفعيلها، وإسناد تنفيذها إلى مؤسسة عمومية تتوفر على كل المؤهلات اللازمة للإنجاز والتتبع والتقييم، واعتبارا لكون النقل السككي يبقى الوسيلة الأقل كلفة والأكثر أمانا لنقل البضائع والمسافرين، ينبغي إعطاء الأهمية اللازمة للبرنامج الاستثماري الطموح الذي يعده المكتب الوطني للسكك الحديدية، والسعي إلى إبرام عقد برنامج بين الدولة والمكتب المذكور، قصد إنجاز الاستثمارات الواعدة وبوتيرة تكون في مستوى التحديات التي تواجهها بلادنا.

وعلى مستوى النفقات الأخرى، نسجل كذلك ارتفاع كتلة الأجور، حيث بلغت ما يناهز 101,6 مليار درهم ممثلة بذلك نسبة 11,2% من الناتج الداخلي الخام، بل قد تصل إلى ما يناهز 16% إذا أضيفت إليها التحملات الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن أهم الاختلالات التي تطبع كتلة الأجور، تكمن في تزايدها بصفة تلقائية وفي غياب آليات فعالة للضبط والتحكم مع ما ينتج عن ذلك من انعكاسات سلبية على التوازنات المالية والاقتصادية، مما دفع المجلس الأعلى للحسابات إلى برمجة دراسة تقييمية لتشخيص منظومة الوظيفة العمومية وكتلة الأجور، وكذا تحديد سبل الإصلاح الممكن اعتمادها في هذا المجال، ويتوقع أن تكون هذه الدراسة جاهزة قبل نهاية السنة الجارية.

واعتبارا للعلاقة بين سياسة الأجور وتأثيرها على توازن أنظمة التقاعد وديمومتها، فإن إصلاح هذه الأنظمة يعتبر ضرورة ملحة ومستعجلة، ونظرا لأهمية الموضوع الذي يستلزم حلولا شمولية، نوصي بألا يقتصر الإصلاح المقترح على نظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد، بل ينبغي أن يشمل جميع الأنظمة الأخرى، وأن يهدف إلى رفع أفق ديمومتها وتخفيض ديونها الضمنية، مع تحقيق مستوى من الانسجام بين المقاييس الرئيسية لمختلف الأنظمة للتمكن من تقارب قواعدها، وبالتالي توفير ظروف اندماجها مستقبلا.

لذلك، يوصي المجلس بالتفكير في إصلاح شمولي تحدد معالمه والجدول الزمني لتحقيقه في إطار خارطة طريق يتم اعتمادها بواسطة قانون إطار بالتوافق مع مختلف الجهات المعنية، من حكومة وفاعلين اجتماعيين واقتصاديين، مع مراعاة القدرة الشرائية للمنخرطين والمتقاعدين وظروف

[1] **G**az **N**aturel **L**iquéfié

اشتغال العمال والموظفين.

ومن جهة أخرى، فقد عرفت نفقات الدين العمومي للخزينة زيادة ملحوظة خلال سنة 2014، إذ من أجل تمويل عجز الميزانية لجأت الخزينة إلى الاقتراض على المستويين الداخلي والخارجي، مما أدى إلى الرفع من حجم مديونية الخزينة إلى 586 مليار درهم عند نهاية سنة 2014، يشكل منها الدين الداخلي نسبة 76%، ويمثل حجم مديونية الخزينة نسبة 63.9% من الناتج الداخلي الخام.

أما عن الدين العمومي في مجمله، فقد انتقل من 678 مليار درهم سنة 2013 إلى 743 مليار درهم سنة 2014 بما يعادل نسبة 81% من الناتج الداخلي الخام.

وقد تم بذل مجهودات هامة لتحسين تدبير الدين وذلك على عدة مستويات تتمثل:

- أولا: في توسيع المدى الزمني حيث ارتفع متوسط أمد الدين الداخلي من أربع سنوات وخمسة أشهر سنة 2011 إلى خمس سنوات وتسعة أشهر عند نهاية سنة 2014؛

- ثانيا: تحسين شروط تمويل الخزينة حيث تراجع سعر الفائدة المرجح عند الإصدار من 4,54% سنة 2013 إلى 4,27% سنة 2014.

بمجهود هام كذلك كان على مستوى التدبير الفعال للدين الداخلي والخارجي (la gestion active de la dette) مما أدى إلى انخفاض خدمة دين الخزينة بنسبة تقارب 12% مقارنة مع سنة 2013.

وإذ يسجل المجلس الأعلى للحسابات هذا التحسن الملحوظ، فإنه يؤكد على التزام اليقظة والحذر إبقاء المنحى التصاعدي الذي يعرفه الدين العمومي سواء بالنسبة للدين المباشر للخزينة أو ديون القطاع العام وكذا الدين المضمون من طرف الخزينة (la dette garantie).

وقصد تحسين مؤشرات المالية العمومية، يتعين التحكم في النفقات العادية والرفع من المداخيل ومتابعة الإصلاحات الضرورية ومن بينها إصلاح جبائي يتوخى توسيع الوعاء الضريبي.

وبعلاقة مع هذا الإصلاح، يتعين إيلاء الأهمية لعنصر النفقات الجبائية، والتي تعتبر في حد ذاتها موارد ضمنية لا تستفيد منها الخزينة. وفي هذا الصدد، أصدر المجلس الأعلى للحسابات تقريرا خاصا بالنفقات الجبائية، يعالج فيه إشكالية الإعفاءات والتحفيزات، والتي كما تعلمون، يتم تقييمها سنويا من طرف الحكومة.

وقد نشرنا ملخصا لهذه المهمة ضمن التقرير السنوي الأخير للمجلس وسيتم نشر تفاصيلها خلال الأسابيع القليلة القادمة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

علاقة بمؤشر عجز الخزينة الذي سبق أن تطرقنا إلى تطوره بالتفصيل، فإن التوازنات الماكرو اقتصادية ترتبط بمؤشر ثان، ويتعلق الأمر بالعجز الذي يسجله الحساب الجاري لميزان سنة الأداءات، الذي عرف بعض التحسن بالمقارنة مع سنة 2013، حيث تراجع ليستقر في نسبة تناهز 5.8%، ويرجع هذا التطور الإيجابي إلى تراجع العجز التجاري، بارتباط مع تراجع الفاتورة النفطية والتحسن الذي عرفته التحويلات الصافية والاستثمارات الأجنبية، كما ساهم في هذه الوضعية الأداء الجيد للصادرات، وفي مقدمتها تلك المتصلة بقطاعات المهن العالمية للمغرب والصناعات الغذائية، بالإضافة إلى ارتفاع رقم المعاملات الموجه للتصدير للمكتب الشريف للفوسفاط.

ووعيا من المجلس بالدور الحيوي الذي أصبح يلعبه الترويج الاقتصادي ببلادنا (la promotion)، فقد قام المجلس الأعلى للحسابات بمراقبة تدبير عدة أجهزة منها: المكتب الوطني المغربي للسياحة، الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار، الوكالة المغربية لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، دار الصانع، والتي تم نشر الملاحظات المتعلقة بها بالتقرير السنوي الأخير للمجلس.

كما راقب في مرحلة ثانية مكتب التسويق والتصدير، المركز المغربي لدعم الصادرات، مكتب معارض الدار البيضاء، هذا فضلا عن المراكز الجهوية للاستثمار التي تمت مراقبتها في السنوات الماضية، والشركة المغربية للاستثمار السياحي (la SMIT[2]) التي توجد الآن قيد المراقبة.

وبعد أن مكنت المهمات الرقابية المذكورة من الوقوف على مواطن القوة والضعف في كل مؤسسة على حدة، وتقديم توصيات من أجل تحسين تدبيرها، برمج المجلس دراسة موضوعاتية شاملة حول "الترويج الاقتصادي للمغرب"، وفي انتظار نشر نتائجها المفصلة في الأسابيع المقبلة، يمكن إجمال النتائج الأولية فيما يلي:

- أولا: أهمية الموارد المالية والبشرية المرصودة من طرف الدولة لفائدة الأجهزة المعنية مباشرة بالترويج الاقتصادي، حيث تستأثر العشرة الأولى منها بموارد بشرية تقدر بـ 1150 فردا أغلبهم من الأطر العليا، وبميزانية إجمالية تفوق 3 ديال المليار درهم سنويا؛

- ثانيا: نلاحظ غياب الانشغالات المرتبطة بالتقييم البعدي لنتائج عمليات الترويج المختلفة، علما أنها تستهلك مبالغ مالية مهمة وذلك بهدف قياس أثرها وفعاليتها وتصحيح المسار عند الاقتضاء، وفق مقاربة تسويقية علمية وحديثة وبإشراف موارد بشرية متخصصة؛

- ثالثا: تعدد المتدخلين المؤسساتيين في السياحة، الاستثمار، التصدير، مع غياب مقاربة شاملة ومندمجة ومنسجمة لدعم الترويج الاقتصادي للمغرب وللمنتوج المغربي، فهل نحتاج إلى عصر المؤسسات؟ فكل مؤسسة تشتغل بمعزل عن الأخرى، بل وتصدر في بعض الأحيان معطيات ورسائل متضاربة، مما لا يساعد على إبراز صورة واضحة ومستقرة عن المجالات المعنية؛

- رابعا: استمرار بعض المؤسسات العمومية في مواصلة أنشطتها بالرغم من التغير الجذري للسياق الاقتصادي الذي صاحب نشأتها، فعلى سبيل

[2] **S**ociété **M**arocaine d'**I**ngénierie **T**ouristique

المثال يستمر مكتب التسويق والتصدير في ممارسة عملياته رغم أنه لم يعد فاعلا في مجال التصدير.

ولا يفوتني هنا أن أؤكد بأن المنافسة التي يواجهها الاقتصاد الوطني في مجالات التصدير أو السياحة أو استقطاب الاستثمار قد صار أكثر احتداما، ولم تعد تقتصر على المنافسين التقليديين للمغرب، بل تشمل دولا من آسيا وإفريقيا وحتى من أوربا، مما يستدعي مجهودا مضاعفا من أجل تعزيز تنافسية المنتوج المغربي وجعله أكثر جاذبية.

وقد بينت الدراسات المقارنة التي قام بها المجلس حول مجموعة من الدول الرائدة كسنغافورة، إسبانيا، بريطانيا، فنلندا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أنها انخرطت منذ سنين في سياسة ما يصطلح عليه بـ "الدولة كعلامة تجارية" (Nation Branding)، أخذا بعين الاعتبار مقومات التجارة الخارجية والاستثمار والسياحة ودعم الصادرات، واعتمادا على الدور الحيوي المنوط بشبكة التمثيليات الدبلوماسية في الخارج.

ويتبين أن وضع سياسة عمومية للترويج يستلزم هيكلة ذكية للمؤسسات الفاعلة بتجميعها حسب أقطاب كبرى (الاستثمار – السياحة - التصدير)، مع إبراز أفضل المؤهلات الأخرى لبلادنا كقيمه المجتمعية، استقراره السياسي والمؤسساتي، مؤهلاته البيئية والتاريخية، علاقاته الثقافية الغنية والمتنوعة مع باقي المعمور.

ومن شأن تبني هذه المقاربة، أن يربحنا نقطا إضافية في جاذبية وتنافسية اقتصادنا، وهو ما يتماشى مع روح الخطاب الملكي السامي لعيد العرش سنة 2014 حول ضرورة تثمين الرأسمال اللامادي لبلادنا.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يولي المجلس الأعلى للحسابات أهمية خاصة لتتبع أداء الوزارات والمؤسسات والبرامج العمومية ذات الطابع الاجتماعي من صحة وسكن وتعليم، نظرا لحجم الموارد العمومية المخصصة لها، وكذا لانعكاساتها المباشرة على المعيش اليومي لمختلف الشرائح الاجتماعية.

وأود في هذا السياق أن أعرض وباختصار لأهم تدخلات المجلس في مجالات الصحة والسكن والتعليم.

ففي المجال الصحي وبعد أن قام المجلس الأعلى للحسابات في السنوات الماضية بمراقبة مجموعة من الوحدات والمؤسسات الصحية ومراقبة تدبير الأدوية من طرف وزارة الصحة، فإنه اهتم خلال السنة الماضية بقطاعين حيويين وأساسيين ويتعلق الأمر:

- أولا: بمراقبة مشاريع بناء وتوسعة وتهيئة المؤسسات الصحية؛
- ثانيا: بمراقبة تدبير المعدات البيوطبية وصيانتها.

كما يعتزم المجلس مستقبلا استغلال هذه المراقبات في إعداد تقرير موضوعاتي حول المنظومة الصحية بكاملها.

ومن المعلوم أن وزارة الصحة انخرطت منذ سنة 2000 في سياسة استثمارية واسعة تهدف إلى توسيع شبكة المؤسسات الصحية، من خلال إنشاء وحدات استشفائية جديدة وتحديث أخرى قديمة، وقد أسفرت نتائج مراقبة تدبير المشاريع المنجزة عن عدة اختلالات أذكر منها:

- أولا: عدم توفر وزارة الصحة على خريطة صحية، وذلك خلافا لما ينص عليه القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية وعرض العلاجات.

ومن أهم الانعكاسات السلبية لهذه الوضعية، تواجد ما يقارب 151 مؤسسة للعلاجات الصحية جاهزة وغير مشغلة في المجالين الحضري والقروي، الأمر الذي يعتبر وضعية شاذة وغير مقبولة بالنظر إلى الخصاص الذي يعرفه قطاع الصحة العمومية ببلادنا؛

- ثانيا: عدم تقييم الوزارة لمخططاتها الاستراتيجية، وذلك بغية تحديد وتقييم النتائج التي تحققت بالمقارنة مع الأهداف المتوخاة؛

- ثالثا: هناك غياب نظرة شمولية ومندمجة لعمليات تهيئة المؤسسات الصحية والاكتفاء بتدخلات ظرفية تهدف إلى معالجة مشاكل التدهور في البنايات، وكذا إعادة تأهيل بعض المستشفيات على الرغم من كلفتها المرتفعة، في حين كان من المفترض التخلي عنها وتعويضها بمشاريع استشفائية جديدة؛

- رابعا: انعدام خطة ناجعة لصيانة البنية التحتية الصحية، بما في ذلك شبكات الربط بالسوائل الطبية، حيث وقف المجلس على العديد من الاختلالات منها تهالك حالة البنايات للعديد من المؤسسات رغم إصلاحات حديثة العهد. كما أن عدة مراكز صحية أنشئت منذ عدة عقود بواسطة مواد البناء الجاهزة (les préfabriqués) دون أن تخضع لأية عملية إعادة بناء أو استصلاح.

وبناء على الملاحظات المسجلة قدم المجلس مجموعة من التوصيات لتحسين أوجه تدبير هذا المجال.

أما فيما يخص المهمة الرقابية الثانية والتي استهدفت تدبير المعدات البيوطبية، يسجل المجلس المجهودات الكبيرة لوزارة الصحة قصد توفير التجهيزات والمعدات الطبية للوحدات الصحية، خصوصا المراكز الاستشفائية الجامعية الجديدة.

غير أن هاذ المجهود لم يواكبه تأهيل الإطار القانوني قصد تحيين واعتماد النصوص التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة بتدبير المعدات البيوطبية. كما لاحظ المجلس عدم إحداث الهيئات المكلفة بالتنسيق والتقنين والتخطيط والمراقبة وسلامة المعدات البيوطبية، وذلك خلافا لما ينص عليه التشريع الجاري به العمل.

وفيما يتعلق بمشتريات الوزارة من المعدات والأجهزة، اتضح للمجلس أنها لا تؤطر بسياسة عامة للاقتناءات، ذلك أن سياسة الاقتناء لا تتم في تناسق واندماج مع تكوين وتوفير الموارد البشرية المتخصصة. كما أن تحديد المعدات البيوطبية المقرر اقتناؤها لا يرتبط دائما بالأهداف والأولويات المسطرة، إضافة إلى عدم التحكم في كلفة التجهيزات.

وفضلا عن ذلك، فإن تدبير المعدات الطبية يتأثر سلبا بالخصاص الحاد في أنظمة التسيير المعلوماتي على المستوى المركزي وعلى مستوى الوحدات

الاستشفائية.

كما لوحظ أن اقتناء المعدات الطبية لا يخضع لجدولة زمنية مضبوطة توازي مستوى تقدم أشغالا لمستشفيات المحدثة، مما يتسبب غالبا في التأخر في شروع استغلال هذه المعدات والاضطرار إلى تخزينها، مع مخاطر ضياع الضمانات التعاقدية بشأنها (la garantie).

وفضلا عن ذلك، اتضح للمجلس غياب سياسة ناجعة للصيانة، سواء منها الإصلاحية أو الوقائية لضمان توفير الخدمات العمومية العادية والمستعجلة بصفة دائمة وبالجودة المطلوبة.

ويسجل المجلس -هذا لابد ما نذكره - التفاعل الإيجابي لوزارة الصحة مع الملاحظات والتوصيات التي أصدرها المجلس في هذا الباب.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

واصل المجلس الأعلى للحسابات تتبعه لإنجازات قطاع السكنى، خاصة في ميدان السكن الاجتماعي، حيث راقب خلال سنة 2013 كلا من شركة العمران الرباط"، وصندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري.

فبالنسبة لشركة "العمران الرباط"، سجل المجلس عدة ملاحظات أهمها:

- ✓ محدودية المساحة المخصصة للسكن الاجتماعي، حيث لا تمثل إلا أقل من 1% من مجموع الوعاء العقاري للشركة، رغم أن هاذ الأخير يتكون بنسبة 97% من العقار العمومي؛
- ✓ ثانيا: تراجع مؤشرات إنتاج السكن الاجتماعي، خاصة العمليات المدرجة ضمن البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح"، والتي عرفت تأخرا ملحوظا في إنجازها، مما زاد في تفاقم ظاهرة السكن العشوائي، حيث فاق عدد الأسر المعنية بالاتفاقات المبرمة 68.000 أسرة عند نهاية سنة 2013. أما بالنسبة للسكن ذي القيمة الإجمالية المنخفضة 140.000 درهم، فلم ينجز منه إلى حدود نهاية نفس السنة سوى 28% من الوحدات المبرمجة؛
- ✓ وفي مجال الشراكة مع القطاع الخاص عقدت شركة "العمران الرباط" مجموعة من الاتفاقيات من أجل تسريع وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي وتخفيف العبء على خزينة الشركة، من خلال استخلاص أثمان الأراضي المخصصة للعمليات موضوع الشراكة. لكن الإنجازات تبقى ضعيفة بالمقارنة مع الالتزامات، إذ إلى حدود سنة 2013، لم تتجاوز نسبة الوحدات المنجزة 32%، بينما بلغت نسبة التسويق 34%، إضافة إلى ما ترتب عن ذلك من منازعات ترجع إلى عدم وفاء بعض المستثمرين بالتزاماتهم سواء تجاه شركة العمران أو اتجاه المستفيدين.
- ✓ كما وقف المجلس على تجاوزات تتعلق بشفافية عملية تفويت بعض البقع الأرضية، واعتبر أن الأفعال المرتبطة بها قد تشكل مخالفات تتعلق بالتأديب المتعلق بالميزانية وشؤون المالية، وأحالها بناء على ذلك إلى النيابة العامة لدى المجلس لاتخاذ الإجراءات التي يفرضها القانون.

حضرات السيدات والسادة،

في إطار مراقبة "صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري"، لاحظ المجلس، من خلال المعطيات المتوفرة منذ إحداثه سنة 2002، أن خطة تمويل المشاريع التي يساهم فيها تتسم بعدم التوازن، ذلك أن دعمه للمشاريع التي تعاقد معها يصل في المتوسط إلى 67% من كلفتها، والأكثر من ذلك، أن 320 مشروعا قد استفاد من تمويل كامل من لدن الصندوق 100% بكلفة إجمالية قدرها 5.4 مليار درهم، ويرجع ذلك إلى ضعف الدعم المالي للشركاء العموميين الآخرين وعدم الوفاء بالتزاماتهم، إضافة إلى عدم التحكم في العناصر التقنية والمالية للعمليات.

وعلى صعيد آخر، أشار المجلس إلى أن الحصة التي رصدت لتغطية برامج السكن غير اللائق وبرامج السكن الاجتماعي والتي تعتبر المهمة الأساسية للصندوق، لا تزيد عن 45% من مجموع المساهمات التي يقدمها، أما باقي الدعم، فقد استفادت منه أصناف أخرى من المشاريع، لاسيما عمليات إعادة تأهيل المدن، وذلك حتى قبل أن تنص القوانين المعمول بها على هذا الصنف من النفقات ابتداء من سنة 2012.

ومن أهم الملاحظات التي رصدها المجلس بخصوص وضعية الصندوق، تفاقم الالتزامات، إذ بلغت رقما قياسيا يقدر بـ 25 مليار درهم عند نهاية سنة 2013 (25 مليار درهم)، دون توفر الاعتمادات الموازية لتغطيتها. ويرشح هذا المبلغ للارتفاع في السنوات القادمة نظرا للالتزامات المتزايدة للصندوق، ويساهم في هذا التفاقم عدم قدرة مداخيل الصندوق التي تعد الضريبة على الإسمنت مصدر تمويله الرئيسي، عدم قدرتها على مسايرة الالتزامات.

وفيما يخص قطاع التعليم العالي والتربية الوطنية، فقد حرص المجلس على تخصيص حيز هام من برامجه السنوية لمراقبة مجموعة من المؤسسات الجامعية. وقد ركز المجلس بالخصوص على المنجزات وعلى تقييم البرامج واستعمال الموارد المرصودة لها، ويواصل أشغاله بخصوص هذا القطاع بإعداد تقريرين يهمان التكوين الأساسي والتكوين المستمر، كما برمج المجلس ضمن أشغاله تقييم البرنامج الاستعجالي للتربية الوطنية والذي خصصت له - كما تعلمون - ميزانيات جد مهمة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي، أنجز المجلس الأعلى للحسابات مهمة رقابية شملت "صندوق التنمية الفلاحية"، باعتباره إحدى الآليات الأساسية لمواكبة "مخطط المغرب الأخضر"، والذي يقوم بتمويل المساعدات المباشرة للفلاحين وتلك الممنوحة للهيئات الممثلة للسلاسل الفلاحية بهدف تطويرها.

وقد تميز حجم المساعدات التي يمولها الصندوق بأهميتها، حيث وصل مبلغها الإجمالي برسم الفترة ما بين 2009 و2013 إلى 12.4 مليار درهم، تشكل المساعدات المباشرة نسبة 88% من الصندوق.

وقد رصدت هذه المهمة الرقابية الملاحظات الأساسية التالية:

- تعقد مساطر منح المساعدات، مع ما ينتج عن ذلك من تأخر على

مستوى معالجة الملفات، وبالتالي طول الآجال لصرف المساعدات؛

- عدم تأطير المساعدات المدرجة ضمن عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما يؤدي في بعض الحيان إلى الاستفادة من المساعدات دون الوفاء بالتزامات المتعاقد بشأنها مع الدولة؛

- ضعف التتبع والتقييم للاتفاقيات المبرمة على مستوى تأهيل السلاسل الفلاحية، حيث لا تتم المراقبة الميدانية للتحقق من المنجزات وخدمتها بالأهداف المتفق عليها؛

- كما لاحظنا عدم انتظام أشغال اللجنة التقنية المكلفة بإعداد البرنامج السنوي للصندوق وعدم تنفيذ بعض توصياتها.

وقد قدم المجلس مجموعة من التوصيات تهدف إلى الرفع من أداء هذا الصندوق وتعزيز نتائجه الإيجابية والتي تعد بإنجازات مهمة في قطاع استراتيجي بالنسبة لبلادنا.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

في إطار تنويع تدخلاته، قام المجلس بإنجاز مهمة رقابية حول تدبير المنازعات القضائية للدولة. وقد تم تحديد هدف هذه المهمة في تقييم تدبير المنازعات القضائية للدولة على المستويات القانونية والتنظيمية وكذا النتائج المحققة والإدلاء باقتراحات حول الوسائل الكفيلة بتحسين طرق هذا التدبير.

ومن خلال الإطلاع على الإحصائيات المتعلقة بالمنازعات القضائية للدولة، يتبين أن العدد الإجمالي للقضايا المسجلة أمام المحاكم يناهز 30 ألف قضية سنويا، وأن العديد من المنازعات القضائية تفضي إلى إثقال كاهل الخزينة، جراء المبالغ المهمة التي يحكم بها ضد الدولة، وخاصة تلك المتعلقة بالاعتداء المادي على الملكية العقارية، حيث أن المبالغ التي تم الحكم بها في إطار قضايا التعويض بين سنتي 2006 و2013 تفوق 4 ديال الملايير ديال الدرهم.

وقد أسفرت المهمة على عدة توصيات من أهمها دراسة إعادة النظر في طبيعة ومكانة الوكالة القضائية للمملكة، من أجل أن تتبوأ الموقع الذي يؤهلها للقيام بوظائف اليقظة والإشراف على عمليات الصلح وتوحيد استراتيجية الدفاع القضائي عن مصالح الدولة وكذا منحها الاستقلال الإداري والمالي الكفيل بتمكينها من ممارسة اختصاصاتها وفق ما يقتضيه التخصص والطابع التقني والمهني لمهامها.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

تميزت أنشطة المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2013 على مستوى التصريح الإجباري بالممتلكات، بالشروع في تطبيق الإجراءات القانونية المنصوص عليها بالنسبة للملزمين الذين أخلوا بواجب التصريح، وذلك عن طريق إحالة ملفاتهم على الجهات المختصة قصد اتخاذ التدابير اللازمة.

ويقوم المجلس حاليا بوضع اللمسات الأخيرة على تقرير شامل حول تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم سنتي 2013 و2014.

وعلى صعيد آخر وكما تعلمون، فإن دستور قد بوأ جمعيات المجتمع المدني مكانة خاصة، ومع التطور الذي يعرفه هذا الحقل كما ونوعيا وخصوصا كمستفيد من الدعم المالي العمومي ومن الإعفاءات الضريبية التي تخولها صفة المنفعة العامة، ومن اللجوء إلى الإحسان العمومي، فقد أصبح المجلس يولي أهمية خاصة لمراقبة أوجه صرف الأموال التي تستفيد منها الجمعيات.

وفي هذا الإطار، تم إحداث خلية بالمجلس الأعلى للحسابات، أسندت إليها مهمة تتبع ومراقبة استخدام الأموال العمومية التي تتلقاها الجمعيات وتحديد برنامج سنوي لأشغالها. ولهذا الغرض، يسعى المجلس إلى تجميع المعلومات والبيانات المتوفرة حول الجمعيات المستفيدة من الدعم العمومي، حيث راسل الجهات المعنية قصد موافاته بقوائم الجمعيات المستفيدة من الدعم المذكور، وتذكيرها بوجوب تقديم الوثائق المحاسبية والمالية حسب الكيفيات والشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

كما اتخذ المجلس نفس المبادرة إزاء الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة، قصد موافاته بالمعطيات والبيانات المتعلقة بمختلف أوجه تدبيرها، في أفق إرساء قاعدة معطيات حول الخاضعين لمراقبة المجلس في هذا المجال.

ويقوم المجلس حاليا بإعداد تقرير يرصد أوضاع التمويل الممنوح للجمعيات، قصد تقييم التوصيات، هدفها الشفافية والحكامة المالية لهذه الجمعيات.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

كما تعلمون، يمارس المجلس، إلى جانب المهام الرقابية التي سبق الحديث عنها، اختصاصات قضائية، وأود في هذا السياق أن أعرض لأهم مستجداتها.

ذلك، أن أنشطة المجلس القضائية خلال سنة 2013، سجلت متابعة النيابة العامة لدى المحاكم المالية لـ 19 شخصا أمام المجلس الأعلى للحسابات في مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية كما طبقت نفس المسطرة اتجاه 13 شخصا أمام المجالس الجهوية للحسابات. وقد أصدر المجلس في إطار هذا الاختصاص 114 قرارا منذ سنة 2012 إلى يومنا هذا.

وتدعيما للدور البيداغوجي لهذا الاختصاص، سيقوم المجلس في الأيام القليلة القادمة بنشر مجموعة من القرارات التي أصدرها في هذا المجال.

وعلى غرار جميع محاكم المملكة، فإن مدونة المحاكم المالية نصت على مبدأ التقاضي على درجتين. وهكذا، توصلت غرفة الاستئناف بالمجلس بعرائض استئنافية تخص 130 حكما صادرا عن المجالس الجهوية وبتت في 90 منها.

وفي سياق آخر، أحدث المجلس الأعلى للحسابات مؤخرا غرفة جديدة تنفرد بالتدقيق والبت في الحسابات المدلى بها من طرف جميع المحاسبين العموميين، ويأتي إحداث هذه الغرفة لمواكبة الإصلاحات التي جاء بها مشروع القانون التنظيمي لقوانين المالية، خاصة المهام الجديدة المتعلقة بقيام المجلس بالتصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون وصدقيتها، ابتداء من سنة 2017 (la certification).

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

وفي مجال المالية المحلية التي تشكل إحدى المهام الرقابية الأساسية للمجالس الجهوية للحسابات، فقد عرفت سنة 2013 تحسنا ملحوظا في العديد من مؤشرات المالية المحلية، يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال تحقيق مبلغ قياسي من المداخيل بما يناهز 31.8 مليار درهم، مقابل 28.7 مليار درهم سنة 2012.

وبالفعل حققت مداخيل الجبايات المحلية ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة مع سنة 2012، حيث سجل منتوج الرسم على السكن مثلا زيادة تناهز 48% وعرف منتوج الرسم على الخدمات الجماعية نموا يزيد عن 25%.

ويعود هذا الارتفاع، في جزء منه، إلى التدابير الاستثنائية المتعلقة بإلغاء الجزاءات والذعائر والغرامات، تطبيقا للقانون الصادر في هذا الشأن، وكذا إلى مجهودات المصالح المعنية بالتحصيل.

وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي حققته المالية المحلية، فقد ظلت تعاني من التبعية لهيكلة التحويلات المالية للدولة، حيث تمثل هذه التحويلات 59% من مداخيل الجماعات الترابية.

وتبقى تعبئة الإمكانات الجبائية ومواصلة إصلاح الجبايات المحلية من العوامل الحاسمة للارتقاء بالمالية المحلية حتى يتسنى للجماعات الترابية مواجهة أعباء التنمية المحلية وتنمية حاجيات المواطنين والمقاولات، خاصة في سياق الإصلاح المرتقب المتعلق بالجهوية.

ولهذه الاعتبارات، أنجز المجلس الأعلى للحسابات مهمة موضوعاتية لتقييم الجبايات المحلية، حيث سينشر التقرير المتعلق بها في الأيام القليلة القادمة (يوم الأربعاء المقبل)، ليرجع إليه بالتفصيل على مستوى اللجن المعنية بمجلس المستشارين، في موعد حدد في 25 من الشهر الجاري.

علاقة بالجماعات المحلية كذلك، وكما تعلمون، أصدر المجلس الأعلى للحسابات تقريرا موضوعاتيا حول التدبير المفوض للمرافق العامة المحلية وذلك في شهر أكتوبر 2014، وقد شمل هذا التقرير بخصوص تقييم مرافق توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل وكذا النقل العمومي الحضري، والنظافة وجمع النفايات.

ولن أخوض في تفصيل مختلف المرافق العمومية المحلية التي وقف على تحليلها وتقييمها، علما أنه ستكون لنا فرصة للقيام بذلك من خلال العرض الذي سأتشرف بتقديمه أمام السادة النواب المحترمين على مستوى اللجان المعنية، حالما يتم الاتفاق على موعد مناسب مع السيد رئيس مجلس النواب لهذا الغرض.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

قبل أن أختتم واعتبارا لتعدد المهام المسندة للمحاكم المالية والتي تم التطرق لبعضها من خلال المواضيع السالفة الذكر، فإن المجلس الأعلى للحسابات يعتبر أن توفير الموارد البشرية المؤهلة من بين أهدافه الاستراتيجية. لذا، يسعى إلى توظيف الكفاءات اللازمة لتلبية مختلف حاجياته وكذا الارتقاء بها إلى المستوى المطلوب.

وفي هذا الصدد، تم تعزيز المحاكم المالية مؤخرا بـ 84 قاضيا حصلوا على موافقة سيدنا المنصور بالله قصد تعيينهم لمزاولة مهامهم بالمجلس الأعلى وبالمجالس الجهوية للحسابات.

كما يحرص المجلس على تمكين موارده البشرية من تكوين خاص ومتعدد التخصصات بهدف الانفتاح على التجارب العلمية والعملية الرائدة، وأخذا بعين الاعتبار الممارسات والمعايير الدولية المستعملة في المجالات الرقابية.

ولابد أن أشير في الأخير إلى أن المجلس يسجل بارتياح وتفاعل إيجابي للبرلمان بغرفتيه مع تقاريره، وأود بهذه المناسبة أن أشكر السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين على التعاون الجدي والمثمر القائم بين المجلس والسلطة التشريعية في كافة المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة، تحذونا في ذلك خدمة الصالح العام وطموحنا للارتقاء بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا، حتى نكون عند حسن ظن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفقنا الله لما فيه الخير.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد الرئيس.

رفعت الجلسة.